14 ديسمبر/ كانون الأول 2010
MDE 13/113/2010

إيران: الحاجة إلى ضبط النفس مع اقتراب الذكرى السنوية لتظاهرات عاشوراء

تطالب منظمة العفو الدولية بالسلطات الإيرانية بالإفراج الفوري وغير المشروط عن كافة سجناء الرأي بمن فيهم أولئك الذين تم اعتقالهم في الأسابيع الأخيرة لما له صلة بنشاطاتهم السياسية السلمية أو نشاطاتهم في مجال حقوق الانسان، وكذلك تطالب المنظمة السلطات بإيقاف كافة إجراءات المحاكمات التي قد تفضي إلى اعتقال المزيد من سجناء الرأي الآخرين. وعلاوة على ذلك أهابت المنظمة بالحكومة الإيرانية وقواتها الأمنية أن تتوقف عن التحرش بالأشخاص الذين يعبرون بطريقة سلمية عن وجهات نظر مغايرة لما تراه السلطات، وأن تضمن حماية جميع المعتقلين حماية كاملة من التعذيب ومن سائر أشكال سوء المعاملة وتؤمن لهم على الفور وسائل الاتصال بأسرهم والمحامين الذين يختارونهم بأنفسهم.

وتتوجه منظمة العفو الدولية بهذ النداء عشية الاحتفالات الدينية بذكرى عاشوراء (العاشر من شهر المحرم – أول شهور السنة الهجرية) والذي يوافق هذا العام 15 ديسمبر/ كانون الأول. وكان عاشوراء في العام الماضي موافقا ليوم 25 ديسمبر/ كانون الأول 2009، قد شهد تظاهرات ضخمة قمعتها السلطات بشكل عنيف.

وفي العام الحالي، تحث منظمة العفو الدولية السلطات على الاحترام الكامل لحق حرية التعبيروالتجمع المعترف به دولياً، والسماح بالاحتجاجات السلمية وضمان اتساق الإجراءات الأمنية في كل الاجتماعات والتجمعات مع المعايير الدولية لإنفاذ القوانين كالتي وردت في مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. ينبغي ألا تتكرر الأحداث السابقة عندما قامت قوات الأمن، ومن بينها ميليشيات الباسيج التطوعية شبه العسكرية بمهاجمة المتظاهرين المسالمين أو استخدام العنف ضدهم.

كما تدعو منظمة العفو الدولية السلطات الإيرانية إلى تأمين إجراء تحقيقات مستقلة دقيقة وعميقة حول جميع مزاعم القتل غير المشروع، والإعدامات خارج القضاء، على أيدي قوات الأمن منذ الانتخابات الرئاسية في يونيو/ حزيران 2009، المتنازع حولها، وأن يكون ذلك وفقاً لمباديء الأمم المتحدة للمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة. ويجب أن يقدم للعدالة أي شخص من قوات الأمن يتم التحقق من مسؤوليته عن أعمال قتل غير مشروع، إعدام خارج نطاق القضاء أو غير ذلك من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان. وأن يتم ذلك بشكل عادل وسريع دون اللجوء إلى توقيع عقوبة الإعدام. كما حثت منظمة العفو الدولية السلطات الإيرانية على أعلى المستويات، أن تعلن الوقف الفوري لعمليات الإعدام. وكانت أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد صوتت مؤخراً لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدعو إلى وقف عقوبة الإعدام في كافة أنحاء العالم؛ وكانت إيران واحدة من دول الأقلية التي عارضت هذه الدعوة.

وقد شهدت تظاهرات ديسمبر/كانون الأول 2009 أكثر أعمال القمع دمويةً منذ الانتخابات الرئاسية التي جرت قبل ذلك بستة أشهر–

واعترفت السلطات بوفاة سبعة أشخاص على الأقل، من بينهم ابن أخ لمرشح الرئاسة، الذي لم يفز، مير حسين موسوي، وبالقاء القبض على أكثر من ألف شخص، وقد تكون الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك في الحالتين. وقد أطلق سراح معظم المقبوض عليهم لكن بعضهم أدين في محاكمات غير عادلة وحكم عليهم بالسجن لمدد طويلة. ومن بين هؤلاء بهاره هدايت وهي واحدة من القيادات الطلابية وسجينة للرأي وتقضي عقوبة بالسجن لمدة تسعة أعوام ونصف. وعضو في اللجنة المركزية لمكتب تدعيم الوحدة وهي هيئة طلابية وطنية تنشط في الدعوة للإصلاح السياسي ومعارضة انتهاكات حقوق الانسان، وهي رئيسة اللجنة النسائية بالمكتب. كما يقضي أحد زملائها في المكت الناشط ميلاد أسدي عقوبته لمدة سبع سنوات في السجن.

وكانت الأختان ليلى وسارة توسّلي قد ألقي القبض عليهما في 28 ديسمبر/كانون الأول 2009 و3 يناير كانون الثاني 2010 على الترتيب، ثم أفرج عنهما بكفالة، لكن صدرت أحكام بسجنهما. حكم على سارة توسلي بالسجن ستة أعوام والجلد 74 جلدة في مايو/ أيار 2010 بعد إدانتها بتهمة المشاركة في تظاهرات عاشوراء وزيارة مير حسين موسوي وزوجته عقب مقتل ابن أخيه. أما ليلى توسلي فقد بدأت في مطلع الشهر الجاري قضاء مدة عقوبتها بالسجن لمدة عامين.

أما إبراهيم يزدي ، عم ليلى وسارة توسلي، البالغ من العمر ثمانين عاماً، وقائد حركة الحرية، المحظورة حاليا والتي كانت مسموح لها كحزب سياسي في السابق، فقد ألقي القبض عليه في 28 ديسمبر/كانون الأول 2009 ، ثم أطلق سراحه للعلاج في فبراير/شباط 2010 لكن أعيد القبض عليه في إصفهان في أول ديسمبر/كانون الأول في احتفال سنوي خاص. وهو يعاني من السرطان وأمراض أخرى، ومازال معتقلاً في سجن إيفين، وقيل إن حالته الصحية حرجة.

كما ألقي القبض على فريد طاهري، زوج سارة توسلي، وهو سجين رأي يقضي عقوبة بالسجن مدتها ثلاثة أعوام.

وصدرت أحكام بالإعدام على بعض الذين زعم أنهم نظموا مظاهرات عاشوراء في العام الماضي، ومن بينهم أحمد دانشبورمقدم وأبوه محسن دانشبور مقدم. وكانا قد قبض عليهما مع مطهرة بهرامي حقيقي وريحانة حاجي إبراهيم دباغ وهادي قائمي وحكم عليهم بالإعدام عقب محاكمة "صورية" غير عادلة في يناير/كانون الثاني 2010 حيث أدينوا بتهمة *المحاربة* (أي معاداة الله) وذلك لصلاتهم المزعومة بمنظمة مجاهدي خلق إيران. وأكدت محكمة الاستئناف حكم الإعدام الصادر على كل من أحمد دانشبورمقدم وأبوه محسن، على الرغم من تخفيف الأحكام الصادرة على الآخرين فيما بعد.

ويواجه شخصان غيرهما على الأقل، رجل وامرأة، عقوبة الإعدام لصلاتهما المزعومة بمجاهدي خلق إيران وتورطهما في تنظيم اضطرابات عاشوراء. كان المدرس عبدالرضا قنبري واحداً من 16 شخصاً مثلوا أمام المحاكمة "الصورية" في

يناير/كانون الثاني وفبراير/ شباط ، والتي انتهت بالحكم عليهم بالإعدام. وكانت فرح وزائيهان قد قبض عليها في 29 ديسمبر/ كانون الأول 2009 وحكم عليها بالإعدام في أغسطس/ آب 2010.

وقد واصلت السلطات عمليات القبض طوال السنة، وقد فاضت السجون الإيرانية بكثرة السجناء. وفي الأسابيع الأخيرة تصاعدت عمليات القبض عبر إيران، فاعتقل الطلاب الناشطون قبيل يوم الطالب أي السابع من ديسمبر/ كانون الأول، من أمثال علي غوليزاده وعلي رضا كياني ومحسن برزيگر ومحمد حيدرزاده وسياواش حاتم. وقد أفرج عن جميعهم فيما بعد باستثناء سياواش حاتم الذي بقي معتقلاً دونما تهمة أومحاكمة. كما اعتقل طلاب آخرون في تظاهرات السابع من ديسمبر/ كانون الأول أو تم استدعاؤهم للمثول أمام لجان للتأديب. وفي 10 ديسمبر/ كانون الأول 2010، كتبت منظمة العفو الدولية إلى وزير العلوم والبحث والتكنولوجيا، وهو المسؤول عن التعليم العالي، وأعربت عن قلقها إزاء الاعتقالات المذكورة، وطالبت بمعلومات عن المحتجزين ومن بينهم 70 طالباً، قيل إنهم اعتقلوا أوسجنوا حتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2010.

كما أعربت المنظمة عن قلقها إزاء منع بعض الطلاب ، بصفة مؤقتة أو دائمة، من مواصلة تعليمهم والذي فرض عليهم نتيجة ممارستهم المشروعة لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع، والتي تشمل حقهم في التجمع سلمياً للتعبير عن سخطهم. كما ورد أن أخرين قد حرموا من الحق في الحصول على تعليمهم العالي – وذلك على سبيل المثال لانتمائهم لعرق ما أو أقلية دينية، كالديانة البهائية التي يمنع أبناؤها من إمكانية تلقي التعليم العالي في إيران.

وفي الأسابيع الأخيرة الماضية استهدف الصحافيون أيضاً. ففي الثامن من ديسمبر/ كانون الأول ألقي القبض على خمسة من العاملين في جريدة " شرق" ، من بينهم مدير تحريرها علي غلامي، وذلك عقب نشرها ملحقاً عن يوم الطلاب. وقد صرح المدعي العام لمدينة طهران إلى وكالة أنباء طلاب إيران أنه يتم التحقيق معهم في " جرائم تتعلق بالأمن". وفي 12 ديسمبر/ كانون الأول، ألقي القبض على صحفي آخر من جريدة " شرق" ؛ ريحانة طباطبائي. وقد قبض عليه في اليوم التالي لاعتقال مهران فرجي الذي يكتب عن الشؤون الاجتماعية في جريدتي همشهري اعتمادي مللي وكرگوزاران. ولحق الاثنان بنحو 34 صحافيا ومدوناً غيرهما يقبعون حالياً خلف القضبان في إيران، ومن بينهم الصحافي عيسى سهرخيز البالغ من العمر 57 عاماً وفي حالة صحية سيئة للغاية، ويقضي عقوبة بالسجن ثلاثة أعوام في سجن رجائي شهر ذي الأوضاع القاسية، في كرج، وكذلك المدون نويد محبي البالغ من العمر 18 عاماً، وهو عضو في حملة المليون توقيع (وتعرف أيضاً بالحملة من أجل المساواة) وهو يكتب في مدونته عن حقوق المرأة، وقد تم اعتقاله منذ القبض عليه في سبتمبر/ أيلول 2010. وقيل أنه يحاكم لاتهامه " بالعمل ضد الأمن القومي" و "إهانة مؤسس وقائد الجمهورية الإسلامية"، وقد بدأت محاكمته في جلسات مغلقة في 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2010.